

الدلالة البلاغية لأنماط الوظيفة النحوية وأثرها في تفسير المنار

كريب يونس، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

تاريخ الإرسال: 2018/01/26 تاريخ القبول: 2018/06/03 تاريخ النشر: 2018/06/12

ملخص

هذا البحث يبين أهمية الفروق البلاغية بتن التراكيب العربية لبعض الوظائف النحوية من خلال تفسير المنار. حيث أولى صاحبه عناية فائقة بهذه الفروق وأظهر أثرها في فهم القرآن الكريم. ومن الفروق المبرزة التي ظهر أثرها في التفسير: الفرق بتن (الحال المفردة) و(الحال جملة حتى يقترن بالواو)، ثم الشرط بـ (إن) والشرط بـ (إذا) وأثر إدراك الفرق في تفسيره. ثم فرق بتن (القصر بالنفي والإثبات) و(القصر بـ إنما) وأثر إدراك الفرق في تفسيره المنار.

الكلمات المفتاحية: الدلالة البلاغية، الفروق البلاغية، الوظائف النحوية، تفسير المنار.

Abstract

This research shows the importance of Arabic rhetoric and the recognition of the rhetorical differences between the Arabic vocabulary through the interpretation of Al-Manar, where the first owner took great care of the linguistic differences and showed their effect in the Book of God Almighty, and the differences highlighted in the interpretation of the difference between the individual case and the case when combined with Alwao, Then the condition B and the condition B, then, and the impact of the perception of difference in interpretation, and then the difference between minors and exile and evidence and minors, but the impact of the difference in the interpretation of Al-Manar.

Keywords: Rhetorical differences, Arabic rhetoric, interpretation of Al-Manar.

مقدمة:

أنزل الله عزّ وجلّ القرآن الكريم مُهيمنا على الكتب قبله، فضمّنه من نظم المعاني ما أعى به العرب الفصحاء أن يأتوا بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا، فأقرّوا بفضلته وغلّو شأنه على ما كانوا عليه من فصاحة البيان، وإنّ المتأمل في تراكيبه وأساليبه لينهر من تناغم هذا النظم العجيب فما من كلمة فيه إلا كالحبة في العقد من تماسكها وتآلفها، وما من أسلوب فيه إلا ويؤدي الغرض الذي سيق من أجله بأبهى حُلة وأجمل بيان.

ولا يزال علماء اللغة والتفسير يكشفون فروقا لطيفة في عدول القرآن وانزياحه عن أسلوب إلى أسلوب آخر وكلمة إلى أخرى بما يثبت أنه من لدن حكيم خبير، وتهاوى إثره كل محاولة للتشكيك فيه، وأنه يتعالى أن يماثله كلام أحد من الخلق.

ومن بين أولئك العلماء الذين كان لهم دور كبير في إبراز المعاني الخفية في القرآن مظهرين الفروق اللغوية بينها: هو العلامة رشيد رضا في تفسيره المنار (1454هـ)، حيث كان يبين دقة القرآن الكريم في اختيار الألفاظ بعد بيان الفرق بينها، وعليه فقد اخترت تفسير المنار لاستكشاف مخبئاته النفيسة لأقف على مدى اعتنائه بالفروق اللغوية والبلاغية التي تُعدّ بحق مظهرا من مظاهر عظمة القرآن.

ويهدف البحث إلى إبراز القيمة البلاغية لتفسير المنار، حيث إن صاحبه وإن لم يجرده للبلاغة فقط إلا أنه قد ضمنه من النكت البلاغية ما يجدر بكثير من الدارسين أن يرجعوا إليه للإفادة من هذا التفسير.

وعليه فقد نشأت إشكاليةٌ مثارها ما مدى عناية رشيد رضا بالفروق البلاغية وما الأثر الناتج من وراء تلك الفروق على تفسيره المنار؟ وبغية الإجابة على الإشكال المطروح أوردنا نماذج من الفروق المبينة وأثرها من خلال تفسير المنار، فانتظمت الدراسة ثلاثة مباحث، تضمّن كل مبحث فرقا بلاغيا وما ترتّب عليه من أثرٍ في تفسير المنار.

أولا- الحال جملةً مقترنةً بالواو والحال مفردة:

1 - الفرق بين جملة الحال المقترنة بالواو والحال المفرد:

ممن أنبرى للتفريق بينهما شيخُ البلاغة عبد القاهر الجرجاني (ت: 421هـ) في كتابه دلائل الإعجاز⁽¹⁾، حيث بيّن أنّ جملة الحال من قولك: جاءني زيد وهو مُسرّع، لا يدخل الإسراع منها في صلة المجيء ولا يُضامُّه في الإثبات، على خلاف قولك: جاءني زيد

مُسرعاً، فالإسراعُ هنا يدخُلُ في صلة المجيء. فأصلُ الحال المفردة دلالتها على أمرين اثنتين: الأولُ حصولُ صفةٍ غير ثابتة، والثاني أن يكون مضمون الحال مقارناً لما جعلت قيداً له.⁽²⁾ فقولنا: خرج زيد ضاحكاً، تدل على وصف الضحك إلا أنه ليس ثابتاً وتدل على اقتران الضحك بالخروج. والجملة الحالية المقترنة بالواو تدل على حصول صفة ثابتة، وعدم اقتران مضمون الحال لما جعلت قيداً له فإما يتقدّم مضمون الحال أو يتأخر، ومتى انعدم فيها هذان الأمران وجب اقترانها بالواو. ودلالة الجملة الحالية على الهيئة أقوى من دلالة الحال المفردة لأن الجملة الحالية بسبب اشتغالها على نسبة خبرية تفيد أنّ ما كان حقه أن يكون خبراً عدل به عمن الخبر لادعاء أنه معلوم اتصاف المخبر عنه به فيؤتى به في موقع الحال المفردة على اعتبار التذكير به ولفت الذهن إليه فصار حالاً له.⁽³⁾

إذا تبينَ هذا فإنّ هذا الفرقَ مما اعتنى بإيضاحه رشيد رضا في تفسيره فقال: «فمعنى جاء زيد راكباً، أن الركوب كان وصفاً له حال المجيء فهو تابع للمجيء مقدر بقدره، ومعنى جاء وهو راكب أن الركوب وصف ثابت في نفسه، وقد جاء في حال تلبسه به.»⁽⁴⁾

ولم يظهر أثر الفرق بين الحال المفردة والحال جملة عند كثير من المفسرين، فلا يظهر وجه الاختلاف بينهما في كثير من الآيات، أما رشيد رضا فقد برر عدم إيضاح الفرق في الجزء الأول من التفسير من قبل شيخه محمد عبده أنه لم يكن قرأ دلائل الإعجاز حين تفسيره لبعض الآيات التي لم يستتب فيها الفرق.⁽⁵⁾

2 - أثر إدراك الفرق بين الجملة الحالية والحال المفردة:

في إدراك الفرق بينهما أثر في دفع التعارض بين أي القرآن ورد بعض الإشكالات التي ترد على من لم يع الفرق بينهما وسنضرب أمثلة يتجلى بها أهمية إدراك الفرق.

أ- القول في تقديم العمل على الإيمان:

من عقائد أهل السنة أن العمل الصالح لا يقبل حتى يكون الإيمان أساساً له⁽⁶⁾، ومن أجل ذلك جاء أكثر الآيات يتقدم فيها الإيمان على العمل كقوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ الآيات وغيرها كثير⁽⁷⁾، إلا أنه قد ورد في آيات أخرى تقديم العمل الصالح على الإيمان ولا يكون ذلك إلا لنكتة، ومنها قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ (طه: الآية 112)، وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ وَإِنَّا لَهُ كَاتِبُونَ﴾ (الأنبياء: الآية 94) وغيرهما⁽⁸⁾، لكن الملاحظ

على الآيات المذكورة والمشار إليها أنَّ الإيمان فيها أتى بالجملة الحالية، أي: من يعمل من الصالحات وكان إيمانه سابقا للعمل الصالح ومتقدما عليه فلا يخاف ظلما ولا هضمًا، وقد بين هذه النكتة بعض المفسرين فقال: «لأن جملة قوله تعالى «وهو مؤمن» الحالية وإن كانت شرطاً في صحة الأعمال الصالحة وفي قبولها ولذا لما لم يذكر الإيمان قبل العمل الصالح ذكره في الجملة الحالية ليدل على تقدمه وشرطيته.»⁽⁹⁾ وعليه فأسلوب الآيات الفائتة لا يُصادم ما اتَّفَقَ عليه المسلمون مِنْ أنَّ الإيمان شرطٌ في قبول العمل الصالح.

ب- تفاوت الأسلوب في النهي عن الصلاة حال السكر وحال الجنابة:

إنَّ الذي يتدبَّر قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ (النساء: الآية 43)، يجد فرقا بين النهي عن قرب الصلاة حال السكر وبين النهي عنها حال الجنابة فالأول أتى بالجملة الحالية والثاني أتى مفردا، فثمرة الفرق تظهر بإدراك هذا الملحظ وهو أن المؤمن لا يقرب الصلاة حال السكر إلا وقد تقدمه زمن لا يصح أن يقال عنه إنه كان سكران، ولم يشترط أن يتقدم زمن قبل الصلاة لأن الحال المفردة يأتي مضمونها مقارنا لما جعلت قيда له، وظهر بذلك قصد الشارع من وراء تباين الأسلوبين فقال رشيد رضا: إنَّ التعبير بجملة وأنتم سكارى يتضمن النهي عن السكر الذي يخشى أن يمتد إلى وقت الصلاة فيفضي إلى أدائها في أثنائها، فامتثال هذا النهي إنما يكون بترك السكر في وقت الصلاة، بل وفيما يقرب من وقتها، ولا يريد صرفهم عن الجنابة؛ لأنها من سنن الفطرة، وإنما ينهاهم عن الصلاة في أثنائها حتى يغتسلوا⁽¹⁰⁾ فالنهي عن الجنابة أتى مقتربا بوقت الصلاة، أما النهي عن السكر فقد أتى منها عنه حال الصلاة وقبلها مما يكون متصلا بوقت الصلاة مما يكون فيه أثره لا يزال باقيا.

ج- وضوح أثر توالي بعض الألفاظ المتقاربة:

بعض معاني القرآن لا يُدرك غَوْزُهَا إِلَّا بتسليط هذا الفرق اللطيف عليها، كقول الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ (الأنفال: الآية 23)، فإنَّ الإعراض جاء بالجملة الحالية فيفيدنا أن الإعراض كان وصفا لهم قبل توليهم على فرض إسماعهم من الله تبارك وتعالى، ولو قال جلَّ جلاله: لتولوا معرضين لما أفاد المعنى السابق، ولدل على أنَّ إعراضهم كان مقيدا بوقت توليهم، ولهذا قال رشيد رضا: «ومن اضطرب في فهم الجمع بين التولي والإعراض، فقد جهل معنى الجملة الحالية الفارق بينها وبين الحال المفردة.»⁽¹¹⁾

د- مجيء الحال المفردة عقب الحال جملة في سياق واحد:

وأحيانا ترد جملة حالية عقبها حال مفردة لتؤدي كلّ منهما ما تؤديه الأخرى، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي: قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ آمَنُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُوْمِنُ بِمَا أَنزَلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ (البقرة: الآية 91). فحين يبين كفرهم قيده بحالين، الجملة الحالية: وهو الحق، والحال المفردة: مصدقا، ولكل منهما أثره في الكلام، أما النص على أنه الحق بالجملة الحالية فللتأكيد أنه حق من قبل كفرهم، أما التصديق فبالحال المفردة فلأنه مقارن للكفر بالقرآن، أي: تصديق القرآن للتوراة ظهر من بدء نزول الوحي. وبين رشيد رضا هذا المعنى فقال: أنه جاء بالجملة الحالية في بيان كون ما كفروا به هو الحق؛ لأن الجملة الحالية تدل على تقدم ثبوت مضمونها على حدوث ما جعلت قيدها له، وما كفروا به كذلك هو الحق من قبل كفرهم، وهذا المعنى للجملة الحالية... وقوله: (مصدقًا لما معهم) حال مفردة مؤكدة والأصل فيها المقارنة لما هي قيد له.⁽¹²⁾

هـ- ترجيح بعض المسائل الفقهية:

مما يوضح أهمية إدراك الفرق بين الحال المفردة والحال الجملة هو الاستعانة به في ترجيح بعض المسائل الخلافية؛ ومن التطبيقات على ذلك اختلاف الفقهاء في حلية الأكل مما لم يذكر اسم الله عليه انطلاقاً من قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفُسْقٌ﴾ (الأنعام: 121)، فهل كل ذبيحة لم يذكر اسم الله عليها سهواً أو عمداً محرمة؟، أم أن الأمر خاص بالذبيحة التي لم يذكر اسم الله عليها مما ذبحت تقرباً لآلهة المشركين؟⁽¹³⁾

قال رشيد رضا: «فالآية لا تدل على تحريم كل ما لم يذكر اسم الله عليه من الذبائح فضلاً عن غيرها من الأطعمة خلافاً لمن قال بهذا، ولأنها خاصة بتلك القرابين الدينية وأمثالها بقرينة السياق كما تقدم شرحه، وبديل تقييد النهي بالجملة الحالية.»⁽¹⁴⁾

ثانياً - القصر بالنفي والإثبات والقصر بـ«إنما»:**1 - الفرق في القصر بين «ما وإلا» وبين «إنما»:**

يذكر أهل البلاغة فرقاً آخر مهمّاً في لغة العرب في التفصّل بين القصر بـ«ما وإلا» وبين القصر بـ«إنما»، والعرب إنما كانت تستعمل في كلامها كل أسلوب على ما ترمي تقريره عند السامع ومن أجل ذلك قال صاحب دلائل الإعجاز بيان موضوع «إنما»: اعلم أنّ موضوع «إنما» على أن تجيء لخبّر لا يجهل المخاطب ولا يدفع صحته، أو

لا يُنْزَلُ هذه المنزلة تفسير ذلك أنك تقول للرجل: «إنما هو أخوك» و «إنما هو صاحبك القديم»: لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحته، ولكن لمن يعلمه ويقر به، إلا أنك تريد أن تنهيه للذي يجب عليه من حق، الأخ وحرمة الصاحب.⁽¹⁵⁾

ثم بين في موضوع آخر القصر بالنفي والإثبات سواء كان بالنفي ب «ما» والإثبات ب «إلا» أو كان النفي ب «إن» فستأنف موضحاً: وأما الخبر بالنفي والإثبات نحو: «ما هذا إلا كذا»، و «إن هو إلا كذا»، فيكون للأمر يُنكره المخاطب ويشك فيه. فإذا قلت: «ما هو إلا مُصيب» أو: «ما هو إلا مخطئ»، قلته لمن يدفع أن يكون الأمر على ما قلت، وإذا رأيت شخصاً من بعيدٍ فقلت: «ما هو إلا زيد»، لم تقله إلا وصاحبك يتوهم أنه ليس بزيد، وأنه إنسان آخر، ويجد في الإنكار أن يكون «زيداً».⁽¹⁶⁾

فقرّر رشيد رضا ما أورده الجرجاني في هذا المضمار فقال: وهو أن موضوع «إنما» على أن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته، أو لما نزل هذه المنزلة، وأن الخبر بالنفي والإثبات يكون للأمر ينكره المخاطب ويشك فيه.⁽¹⁷⁾

2 - مواضع بيان الفرق:

تعددت المواضع التي أورد فيها الله تعالى الحصر بأسلوبيه وكل أسلوب يناسب الزمن الذي ورد فيه تقديم أو تأخير، فبعضها مما نزل بمكة ومنها ما نزل بالمدينة أو كلاهما يكون نزل بموضع واحد كمكة إلا أن أحدهما نزل متقدماً على الآخر، وفيما يلي ذكر نماذج من ذلك ثم تتبع ما اعتنى فيه رشيد رضا بإعمال القاعدة المذكورة.

أ- ذكر المحرمات بين سورة النحل والأنعام:

إذا علم مكان نزول السورة استطعنا أن نعرف بعد ذلك وجه اختلاف الأسلوب بين الآية والأخرى، فتبد بعض الآيات لها نفس الموضوع وتقرر نفس الحكم لكنها تختلف في تراكيبها، فمن ذلك تقريره جل وعلا بعض المحرمات في سورة الأنعام وفي سورة النحل بأسلوب متغاير فقال تعالى في سورة الأنعام: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ أَوْ فِسْقًا أَلْهِلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ (الأنعام: 145)، وقال في سورة النحل: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (النحل: 115)، فالملحظ أن الآيتين نصتا على نفس المحرمات لكن باختلاف أسلوب الحصر، ومن أجل ذلك بين رشيد رضا النكتة في الاختلاف وطريقة الجمع فقال: «وأن الجمع بينهما هو أن آية الأنعام هي أول ما نزل في هذا الحصر، فكان لما ينكره المشركون ويجهله المسلمون، وأن آيتي النحل والبقرة نزلتا بعد ذلك فكانت في

معنى صار معروفًا.⁽¹⁸⁾

ب- بيان وظائف الرسل:

بيّن الله جل وعلا وظيفة الرسل الأساسية والمتمثلة في الإنذار من الكفر وعاقبته وما يلحق به والبشارة لأهل الإيمان والتقوى و ما أعد لهم، فلم يبعثهم الله جلّ وعلا مُسيطرين ولا مكرهين لأحد على الإيمان، ومن ثم جاء التصريح بمهمتهم بأسلوب الحصر بنوعيه: بالإثبات والنفي وبأداة الحصر «إنما» فمن الأول ما ورد في سورة الأنعام المكية من قوله تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ فَمَنْ آمَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (الأنعام:48)؛ ومثلها في سورة الكهف المكية: ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَيُجَادِلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَمَا أُنْذِرُوا هُزُوًا﴾ (الكهف:56).

أمّا في السور المدنية فنزلت وقد تقرر بيان مهمّة الأنبياء في البلاغ فقال تعالى: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاءُ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ (آل عمران:20). فقال رشيد رضا عن قوله تعالى: ﴿وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين﴾ مبينا وجه اختلاف الأسلوب الذي بين حصر مهمة الرسل في البلاغ والإنذار والتبشير: «وقد وردت هذه القاعدة في الحصر بصيغة الإثبات بعد النفي، الذي هو الأصل فيما يخاطب به الجاهل أو خالي الذهن، لأنها من أول ما نزل في بيان هذه العقيدة الهادمة لعقائد الكفار في الرسل وخواص أتباعهم التي منها أنهم وكلاء الله على الأرض بيدهم الهدى والحرمان منه والإسعاد والإشقاء والرحمة والغفران والعقاب وغير ذلك؛ ووردت آيات أخرى مثلها في عدة سور منها ما هو عام في جميع الرسل ومنها ما هو خاص بخاتمهم، ووردت آيات أخرى في معناها ذكر الحصر فيها بصيغة «إنما» وهي متأخرة عن الأولى كلها أو بعضها»⁽¹⁹⁾.

ج- استئذان المنافقين في التخلف عن الغزو:

جاء بيان استئذان المنافقين في التخلف عن الغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سورة التوبة مرتين، فمرة بالنفي المستفاد من قوله تعالى: «لا يستأذنك الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر أن يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم والله عليم بالمتقين» (التوبة:44)، فنفى استئذان الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر في الجهاد، ثم ذيل الآية بوصفهم بصفة التقوى المبينة لسبب عدم نُكولهم عن الجهاد، ففهم منه أنّ الذين يستأذنون فاقدون للإيمان بالله واليوم الآخر، ومن هنا جاءت الآية التي تلي بصيغة الحصر وقد استعملت فيها «إنما» لأن المعنى كان قد تقرر من قبل فقال تعالى بعدها:

﴿إنما يستأذنك الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر وارتابت قلوبهم فهم في ريبهم يترددون﴾ (التوبة:45).

فقال رشيد رضا في هذا الصدد: إنما يستأذنك الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر هذا تصريح بمفهوم ما سبق؛ لزيادة تأكيده وتقريره، وجاء الحصر فيه بـ (إنما) التي موضعها ما هو معلوم بالجملة؛ لأن المعنى قد علم من مفهوم الحصر بالنفي والإثبات الذي قبله. والمعنى: إنما يستأذنك في التخلف عن الجهاد الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر.⁽²⁰⁾

ثالثا- الشرط بـ «إذا» والشرط بـ «إن»:

1 - الفرق بين إذا الشرطية وإن الشرطية:

مما تقرّر في علوم البلاغة أن الشرط بـ «إذا» يختلف عن الشرط بـ «إن» إذ يفيد الأول ما يتأكد حصوله على خلاف الشرط بالثاني الذي يفيد الشك فقط. هذا وقد أبان البلاغيون الفرق بينهما بدقة فأروا من تتبّع النصوص الرّفيعة أنّ حرف الشرط «إن» يُستعمل غالباً فيما يرى المتكلم أنّ ما جُعِلَ شرطاً وهو ما دلّت عليه جملة الشرط أمراً مشكوكاً في وقوعه مستقبلاً، أو هو نادر الوقوع. وأنّ اسم الشرط «إذا» يُستعمل غالباً فيما يرى المتكلم أنّ ما جُعِلَ شرطاً وهو ما دلّت عليه جملة الشرط أمراً مُحَقَّق الوقوع، أو هو مَرَجُوق الوقوع.⁽²¹⁾

وقد أبرز الفرق أيضاً رشيد رضا عند قوله تعالى: ﴿فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار﴾ (البقرة: الآية 24)، فقال: «وعبر عن نفي وقوع الفعل منهم بـ «إن» التي يعبر بها عما يشك في شرطه، أو يجزم المتكلم بعدم وقوعه، ومقتضى القاعدة أن يكون الشرط هنا بـ «إذا» لأن المحقق أنهم لن يفعلوا كما صرحت به الآية، مع القطع بأن الله تعالى منزّه عن الشك.»⁽²²⁾

ولإبراز أهمية الفرق عند رشيد رضا نورد آثاره في التفسير.

2 - أثر إدراك الفرق بين «إذا» و«إن» الشرطيتين في تفسير المنار:

أ- استحالة الترجمة الحرفية للقرآن الكريم:

هناك تباين واسع بين إجازة ترجمة تفسير القرآن وبين ترجمة القرآن حرفياً، فالأول منهما إنما هو ترجمة المعنى فلهذا كان جائزاً ممن كان ملماً بلغة القرآن وبقية العلوم الضرورية في التفسير⁽²³⁾ فيمن رام الدخول في هذا المعترك الكبير، أما تفسير القرآن حرفياً فمما يستحيل لخصوصية هذه اللغة وامتيازها بالفروق اللطيفة التي

لا تتمتع بها لغة أخرى، ومما احتج به رشيد رضا في تفسيره المنار على تعذر الترجمة الحرفية الفرق بين إذا وإن الشرطيتين فقال: «ومن هذا الباب: الفرق بين «إن» و«إذا» الشرطيتين ذكرني به قولي الآن «إن كانت لغتهم تساعدكم على ذلك» وهو أن الأصل في شرط «إن» أن يكون مما يجهله المخاطب أو ينكره أو يشك فيه أو ما ينزل هذه المنزلة، وأن شرط «إذا» بخلافه كما هو مقرر في علمي المعاني والنحو بأمثلته.⁽²⁴⁾

ب- بيان علة النهي عن السؤال آية المائدة:

جعل بعضُ المفسرين علةَ النهي عن السؤال عن الأشياء بكونها مما يعلم إساءته للسائل من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تَبَدُّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾ (المائدة، الآية: 101)، واستدلوا بما ورد من أسباب نزول هذه الآية من حديث الذي سأل عن الحج أفي كل عام⁽²⁵⁾، وعن الرجل الذي سأل عن أمه⁽²⁶⁾ وغيرهما بأنهما مما يمكن العلم بإساءته.

فأسقط رشيد رضا هذا القول بحجة أن شرط «إن» مما لا يقطع بوقوعه، والجزاء تابع للشرط في الوقوع وعدمه، فكان التعبير بقوله: (إِنْ تَبَدُّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ) دون (إذا أبدت لكم تسؤكم) دالاً على أن احتمال إبدائها وكونه يسوء كافٍ في وجوب الانتهاء عن السؤال.⁽²⁷⁾

ج- خطاب النبي صلى الله عليه وسلم والمراد العموم:

أحياناً يوجه الله عز وجل الخطاب إلى الأمة جمعاء مع كون العمل الذي نزل بسبب الخطاب موجه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ومن الأمثلة التي نضربها في هذا المقام ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلْتَن اتَّبِعْت أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ (البقرة: الآية 120)، فهنا الشرط جاء بـ«إن» بعد اللام الرابطة لجواب القسم، وهذا يدل على أن مضمون الشرط غير متوقع منه صلى الله عليه وسلم، لكن الغرض منه توجيه الخطاب إلى غيره من الأمة حتى يحذروا من مغبة اتباع أهواء الذين لا يعلمون، وذلك حين يرون الوعيد قد رتب في حق مبلغ الرسالة صلى الله عليه وسلم وهو أتقى الناس فلم يعذر في ذلك، فما بالك فيمن هو دونه من أفراد أمته. ونقل في هذا السياق رشيد رضا قول محمد عبده بعد أن قرر عدم توقع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم لما جاء الشرط بـ«إن» فقال: «من تدبر هذا الإنذار الشديد الموجه من الله تعالى إلى نبي الرحمة، المؤيد منه بالكرامة والعصمة، علم أن المراد به الوعيد والتشديد على الأمة، على حد (إياك أعني واسمعي يا جارة) فإن الله تعالى يخاطب الناس كافة في شخص النبي صلى الله عليه وسلم، كما جرى عرف

التخاطب مع الرؤساء والزعماء، فقد يقال للملك: إذا فعلت هذا كانت عاقبته كذا، والمراد إذا فعلته دولتك أو أمتك، وقد تقدم غير مرة إسناد عمل بعض الأفراد إلى الأمة كلها، ولكن قوله: ولئن اتبعت أهواءهم بعد الذي جاءك من العلم⁽²⁸⁾، فهنا جاء التعبير عن الإتياع بصيغة الشرط إن المفيدة لعدم التوقع ولهذا عدل القرآن عن الأداة المفيدة للجزم وهو «إذا».

د- تحدى القرآن للكفار بأداة الشرط «إن»:

تحدى الله جل وعلا أن يأتوا يمثل هذا القرآن مهما ظاهر بعضهم بعضا، لكن جاء الإعجاز باستخدام أداة الشرط «إن لم تفعلوا ولن تفعلوا»، وهي هنا تفيد أن عدم الفعل غير متوقع منهم، ولهذا أكد الكلام بقوله «ولن تفعلوا» التي قطعت رجاءهم وجلبت بأسهم.

وقد أعمل رشيد رضا هذا النكتة فرأى أنه عبر عن نفي وقوع الفعل منهم بـ «إن» التي يعبر بها عما يشك في شرطه، أو يجزم المتكلم بعدم وقوعه، ومقتضى القاعدة أن يكون الشرط هنا بـ «إذا» لأن المحقق أنهم لن يفعلوا كما صرحت به الآية، مع القطع بأن الله تعالى منزّه عن الشك، ولكن القواعد التي تذكر في علم البلاغة قد ينظر فيها إلى حال المخاطب لا حال المتكلم، والمعول عليه هو ما يقصد المتكلم أن يبلغه من نفس المخاطب ويودعه في ذهنه، فها هنا يخاطب الله المرتابين، والذين هم في جحودهم وعنادهم كالواثقين الموقنين، خطابا يؤذن أوله بأن عدم الإتيان بما تحداهم به مشكوك فيه، ولازمه أن المعارضة جائزة منهم، وداخله في حدود إمكانهم، خاطبهم بهذا مراعاة لظاهر حالهم التي تومئ إلى القدرة على المعارضة، وتشير إلى إمكان الإتيان بالسورة، ثم كر على هذا الإيذان⁽²⁹⁾.

هـ- بيان أخلاق أهل الإيمان⁽³⁰⁾:

يستعمل القرآن أداة الشرط «إن» في بيان بعض الأخلاق التي لا تليق بأهل الإيمان لإفادة عدم توقعها من المؤمنين، ولهذا عدل القرآن عن أداة الشرط بـ «إذا» المفيدة للجزم، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: «ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا» (البقرة: 286).

فقال رشيد رضا عن توقّع الخطأ والنسيان من المؤمنين بأداة الشرط «إن» أن إيراد الشرط بأن هو للإيذان بأن هذا خلاف ما ينبغي أن يكون عليه المؤمن وأنه لا يقع إلا قليلا⁽³¹⁾.

وقال تعالى: فإن عثر على أنهم استحقوا إثما فأخارن يقومان مقامهما من الذين

استحق عليهم الأوليان فيقسمان بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما وما اعتدينا إنا إذا لمن الظالمين (البقرة: 107). فالقرآنُ استعمل أداة الشرط «إن» في بيان توقُّع العثور على استحقاق الإثم دون «إذا» لإفادة أن الشهادة مقبولة مصدقة إذا ارتكزت على العلم الجازم.

فقال رشيد رضا أنَّ الأصل في أخبار الناس وشهاداتهم التي هي أخبار مؤكدة صادرة عن علم صحيح أن تكون مقبولة مصدقة، ولهذا شرط في حكم تحليف الشاهدين الارتياح في خبرهما. وصدر هذا الشرط بأن التي لا تدل على تحقق الوقوع، إشارة إلى أن الأصل في وقوعها أن يكون شاذًا.

الخاتمة:

تناولَ هذا البحثُ إبرازَ أثر الفروق البلاغية في تفسير القرآن من خلال تفسير العلامة رشيد رضا في تفسيره المنار، وما يمكن تجريدُه مِنْ نتائجَ يتمثِّلُ فيما يلي:

- الحال المفرد تختلف في دلالتها عن الحال الجملة المقترنة بالواو. ومن آثار هذا الفرق أنَّ الإيمان يأتي مُقدِّمًا على العمل وإذا أتى مُتأخِّرًا أتى بجملة الحال المقترنة بالواو دون غيرها ليدلَّ على أسبقيته. كما أن رشيد رضا فرَّق في الآية الواحدة بين الحال المفردة والحال الجملة وبين السبب، كآية النهي عن قربان الصلاة حال السكر والجنابة. إضافة إلى استعانتَه بهذا الفرق في ترجيح بعض المسائل الفقهية.

- الحصر بالنفي والإثبات يختلف عن الحصر بـ«إنما»، فالأول فيما لم يكن علم سابق به، والثاني يخاطب به من كان عنده علم سابق. وآثار هذا الفرق في الحصر ظهرت في عدة مواضع من القرآن، فما كان معلوما من قبل جيء الحصر فيه بـ«إنما»، وما كان مجهولا ورد الحصر بالنفي والإثبات.

- الشرط بـ«إن» يستخدم فيما كان المشروط مشكوكا في وقوعه على خلاف المشروط بـ«إذا» فإنه يراد به الجزم والتأكيد. وآثار إدراك هذا الفرق في بيان أخلاق المؤمنين عند صاحب التفسير. كما هذا يؤكد هذا الفرق دقة اللغة العربية التي نزل بها القرآن، وأنه يتعدَّدُ معه الترجمة الحرفية إلى اللُّغات الأخرى.

القواميش:

- (1) ينظر: دلائل الإعجاز للجرجاني، ت: محمود محمد شاكر أبو فهر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، الطبعة: الثالثة، 1413 هـ - 1992 م، ص: 202.
- (2) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة لمحمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق، المحقق: محمد عبد المنعم خفاجي، الناشر: دار الجيل - بيروت، (3/146).
- (3) ينظر: التحرير والتنوير لمحمد الطاهر ——— بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الناشر: الدار التونسية للنشر - تونس، سنة النشر: 1984 هـ، (1/676).
- (4) ينظر: تفسير المنار لمحمد رشيد رضا، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب، تط: 1990 م، (5/94).
- (5) ينظر نفسه: (1/317).
- (6) العقيدة الواسطية لابن تيمية، الطبعة: الثانية 1420 هـ / 1999 م، الناشر: أضواء السلف، الرياض، ص: 117.
- (7) البقرة: 25، الأعراف: 42، يونس: 9، النور: 55، سبأ: 4، فصلت: 8، محمد: 2، البروج: 11، البينة: 7.
- (8) النحل: 97، الإسراء: 19، غافر: 40.
- (9) أيسر التفاسير لأبي بكر الجزائري، ت ط: 1424 هـ / 2003 م، ط: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة. (4/535).
- (10) تفسير المنار لرشيد رضا، (5/94).
- (11) تفسير المنار لرشيد رضا، (9/522).
- (12) ينظر نفسه، (1/317).
- (13) ينظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد، (2/211)، ط: 1425 هـ - 2004 م، ط: دار الحديث - القاهرة.
- (14) تفسير المنار، (8/19).
- (15) ينظر: دلائل الإعجاز للجرجاني، ص: 330.
- (16) ينظر نفسه، ص: 332.
- (17) ينظر: تفسير المنار، (9/296).
- (18) يُنظر نفسه، (9/296).
- (19) تفسير المنار، (8/244).
- (20) ينظر تفسير المنار، (10/405).
- (21) ينظر: البلاغة العربية لعبد الرحمان حبنكة، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت الطبعة: الأولى، 1416 هـ - 1996 م، ص: 472.
- (22) تفسير المنار لرشيد رضا، (1/162).

-